

إستراتيجية مؤسسة التمويل لأساليب التمويل الإنمائي المستدام -

The Strategy of International Finance Corporation to finance development in developing countries**-Applied study to the tracks of sustainable development financing-**د. آمال ينون¹¹ جامعة محمد الصديق بن يحيى، مخبر البحث في المالية العمومية والأسواق المالية - جيجل (الجزائر)،

amel.yennoune@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/06/05

تاريخ الارسال: 2022/04/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مسارات التمويل الإنمائي المستدام لمؤسسة التمويل الدولية في الدول النامية خاصة مع التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي والمرتبطة بالاستدامة. وتبني المؤسسة منذ أزيد من عقد فلسفة تمويلية إنمائية قائمة على الموازنة بين أهدافها التقليدية، وأهدافها الحديثة القائمة على تبني خيار الاستدامة في محفظتها الاستثمارية المتنوعة. وتوصلت الدراسة، أن المؤسسة تمكنت من بناء إستراتيجية تمويلية مستدامة في تعاملها مع شركائها سواء كانوا من القطاع الخاص أو المقرضين أو المؤسسات المالية الأخرى، وهذا ما أكسبها ثقة عملائها.

كلمات مفتاحية: التمويل الإنمائي، مؤسسة التمويل الدولية، الاستدامة، إستراتيجية، القطاع الخاص.

تصنيفات JEL: G03، G23، Q01، L1، L33

Abstract:

The study aims to identify the tracks of development finance to international corporation finance in developing countries especially with the changes that is knew by the world economy and it depend from sustainability. The IFC (International Finance Corporation), is adopted more than decade a development finance philosophy focused on accordance between its conventional goals and such as any corporation and its recent goals based by adopting sustainability option in their diversifying investment portfolio. The study result, that IFC had the capability to build a sustainable finance strategy with its partners whether from private sector or lenders or other financial institutions, and this aqoise their trust of its customer's.

Keywords: Development financing; International Finance Corporation; Sustainability; Strategy; Private Sector

JEL Classification Codes : G03, G23, Q1, L1, L33.

المقدمة:

المؤلف المرسل: آمال ينون، الإيميل: amel.yennoune@univ-jijel.dz

مثلت أهداف الألفية الإنمائية مع مطلع الألفية الثالثة تحديا كبيرا بالنسبة للدول النامية التي كان قسما كبيرا منها يريزح تحت وطأة الفقر والحروب، وتحت وطأة المشاكل الاقتصادية المتراكمة التي أضعفت البنية التمويلية لهذه الاقتصادات، ومن ثم أضعفت قدرتها على تمويل مشاريع التنمية فكانت مؤسسة التمويل الدولية الذراع اليمنى لهذه الدول لحل معضلتها المالية، والمساهم الفعال في توفير التمويل اللازم لسد وردم فجواتها في جل القطاعات.

وتعتبر مؤسسة التمويل الدولية حليفا استراتيجيا لقضايا البيئة والمرأة، ومساهما فعالا في الجهود العالمية الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للفترة (2015-2030). وساعدت مجالات عمل المؤسسة، الدول النامية بشكل كبير في رفع الغبن المالي عنها، وتدعيم مناخها الاستثماري، وجعلها بوابة استقطاب لرؤوس أموال من مختلف الدول والمؤسسات.

إشكالية الدراسة

دخل تمويل التنمية عهدا جديدا في جويلية 2015، حينما اتفق المجتمع الدولي على أجندة عمل أديس بابا التي تمثل إطار عمل ومجموعة من الالتزامات بشأن التمويل لأهداف التنمية المستدامة (وحدة تمويل التنمية، 2018، ص02). لتكون مؤسسة التمويل الدولية وباقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي، أطراف رئيسة وفاعلة لتوفير التمويل بمختلف أشكاله لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ومن التمويل الإنمائي التقليدي الذي دأبت عليه المؤسسة منذ تأسيسها مرورا بانخراطها في تمويل الأهداف الإنمائية للألفية وصولا إلى تمويل أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية، يطرح السؤال التالي:

هل تتماشى إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية في تمويل التنمية في الدول النامية مع مسارات التمويل الإنمائي المستدام؟

وتحت هذا السؤال تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مجالات عمل مؤسسة التمويل الدولية؟
- على ماذا تقوم إستراتيجية "المؤسسة 3.0"؟
- كيف تقيم مؤسسة التمويل الدولية المشاريع التي تمويلها في الدول النامية؟

فرضية الدراسة

تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتبني فلسفة ثلاثية الأبعاد في تمويلها للتنمية في الدول النامية انطلاقا من الموازنة بين التمويل الأخضر، التمويل الاجتماعي والتمويل الاقتصادي.

أهداف الدراسة

- تقديم اضاءات حول مؤسسة التمويل الدولية؛
- معرفة مجالات عمل مؤسسة التمويل الدولية؛
- تبين أهمية مؤسسة التمويل الدولية في تحفيز القطاع الخاص بالدول النامية؛
- الوقوف على دور مؤسسة التمويل الدولية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

أهمية الدراسة

كان تمويل أهداف الألفية الإنمائية في بداية القرن الواحد والعشرين أهم التحديات التي واجهت اقتصادات الدول النامية، وكانت أنظار الجميع متجهة صوب المؤسسات المالية الدولية لتحمل جزء من مسؤولياتها تجاه شعوب هذه الدول، وكانت مؤسسة التمويل الدولية أهم هذه المؤسسات بالنظر لخبرتها المتراكمة التي ترجع لخمسينيات القرن العشرين، ولقدراتها المتميزة في حشد الموارد وتنوع مصادرها وأساليب تعاملها مع شركائها من قطاع الأعمال والحكومات. وأضحت أكبر مؤسسة إنمائية في العالم لتكون لها الريادة في تمويل القطاع الخاص عالميا في مجالات أكثر استدامة مرتبطة بالبيئة والأجيال القادمة.

تقسيمات الدراسة

- إضاءات حول مؤسسة التمويل الدولية
- مجالات عمل مؤسسة التمويل الدولية
- استعراض استراتيجية "المؤسسة 3.0"
- مسارات التمويل الإنمائي المستدام في إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية

المنهج المتبع

سوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في التعامل مع البيانات والمعطيات الخاصة بفترة (2016-2021)، والتي يتم جمعها من التقارير الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية.

الدراسات السابقة

-Yevgen Prokopenko, **Operational Risk Management- Best Practice Overview and Implementation**, IFC, Albania, 2012.

هدفت هذه الدراسة، إلى توضيح المخاطر التشغيلية وكيفية إدارتها بشكل جيد مع تطبيق أفضل الممارسات اللازمة قياسا على الجهاز البنكي، وتم الاستعانة في هذا المنحى بما جاءت به مقررات بازل الثلاثة، وما انطوت عليه من سرد مفصل لهذه المخاطر وكيفية مجاهاها. وهنا الدراسة، اعتمدت مجموعة من الأدوات التحليلية لتوضيح العلاقة بين المخاطر، وكيفية إدارتها بشكل يحقق الكفاءة المطلوبة في الأداء. وتوصلت الدراسة، أن أحد المسارات المهمة لمواجهة هذه المخاطر هو تطبيق الحوكمة، والتقييد بمبادئها خاصة ما ارتبط بإشراك أصحاب المصالح. وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا، من منطلق أنها تعكس نظرة مؤسسة التمويل الدولية لجانب مهم من جوانب الاستدامة، وهو إشراك القطاع الخاص في أي رؤية تمويلية للمؤسسة.

-International finance Corporation, **Managing Contractors' Environmental and Social Performance**, Worldbank Group, Washington, 2017.

هدفت هذه الدراسة، إلى توضيح الخطوط الإرشادية العريضة للأداء الاجتماعي والبيئي التي يجب أن تميز المشروعات وشركات القطاع الخاص التي تريد تمويلا من مؤسسة التمويل الدولية، حيث سلطت الدراسة الضوء على المحددات البيئية والاجتماعية الواجب التقييد بها للاستفادة من أي خيار تمويلي تمنحه المؤسسة مع التركيز على أن عملاء المؤسسة هم المسؤولون بدرجة رئيسة على ضمان عقودهم وإنجاحها، وذلك بالتقييد بالمعايير المحددة للأداء البيئي والاجتماعي. وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا، كونها تسلط الضوء على جانبين مهمين من جوانب الاستدامة، وهو الجانب البيئي والجانب الاجتماعي الذي تسعى دراستنا للوقوف على مدى تطبيقه.

1-إضاءات حول مؤسسة التمويل الدولية

شهدت حقبة الخمسينيات من الألفية الماضية ميلاد مؤسسة التمويل الدولية وتحديدًا عام 1956، والتي تعد واحدة من أهم مؤسسات مجموعة البنك الدولي الخمس، وإحدى الركائز الأساسية لنظام التمويل الإنمائي في العالم.

1-1-نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

تميزت مسيرة هذه المؤسسة بالعديد من المحطات التاريخية المهمة التي كان لها تأثيرًا كبيرًا في اقتصادات الدول النامية. هذه المسيرة، ارتكزت على مبادئ الاستدامة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية ضمن رؤية مجموعة البنك الدولي خاصة مع بداية الألفية الثالثة.

الجدول رقم(01): مسارات التأسيس التاريخي لمؤسسة التمويل الدولية

النشأة الأولى	
1956	إنشاء مؤسسة التمويل الدولية تحت قيادة غارنر برأس مال قدره 100 مليون دولار.
1957	أول قرض تمنحه المؤسسة بقيمة (02) مليون دولار لمساعدة مؤسسة تابعة لشركة سيمنس بالبرازيل لصناعة المعدات الكهربائية.
مزاولة الأعمال	
1961	تعديل اتفاقية المؤسسة للسماح بعمليات الاستثمار في أسهم رأس المال-في الوقت المناسب-، وهي ركيزة أساسية الآن في قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح.
توسيع نطاق عمل المؤسسة	
1971	إنشاء إدارة الأسواق الرأسمالية بالمؤسسة بغرض تقوية البنوك المحلية وأسواق الأسهم ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى.
1976	أول مشروع لتمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة بقيمة (02) مليون دولار للبنك التجاري الكيني من أجل الإقراض لصالح الشركات المحلية الصغيرة.
التأكيد على الابتكار	
1981	استخدمت المؤسسة مصطلح الأسواق الصاعدة كما أنشأت قاعدة معطيات الأسواق الصاعدة، وأول مؤشر بورصة عالمي للأسواق الصاعدة.
1989	المؤسسة تتلقى أول درجة تصنيف ائتماني من الفئة الممتازة-AAA-، وهو ركيزة أساسية في برنامج اقتراض رئسي بعملات تجاوز مبلغ(15) مليار دولار سنويا بحلول عام 2016.
تزايد التأثير العالمي	
1992	المؤسسة تبتكر عبارة الأسواق الوليدة، كما أنها قادت أحد أوائل برامج الخصخصة في روسيا.
1998	المؤسسة تتبنى إجراءات مراجعة بيئية واجتماعية، وسياسات وقائية جديدة.
تعزيز الأثر الإيضاحي	
2004	المؤسسة تطلق أول مبادرة لها للمساواة بين الجنسين. كما أشرفت على إقامة اتحاد الشركات غير المدرجة في البورصة في الأسواق الصاعدة.
2009	مجموعة العشرين تطلق مبادرتها لتعميم الخدمات المالية، تختار المؤسسة لتكون مستشارها في مجال تحويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. والمؤسسة تنشئ إدارة شركة الأصول التابعة لها.
زيادة الأثر	
2010	المؤسسة تطلق نافذة للقطاع الخاص بـ (12.5) مليار دولار.
2013	إطلاق هدي مجموعة البنك الدولي-إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك-
2015	المؤسسة تلعب دورًا محوريًا في تسليط الضوء على أهمية القطاع الخاص في إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

Source: (International Finance Corporation, 2016,pp:18-21).

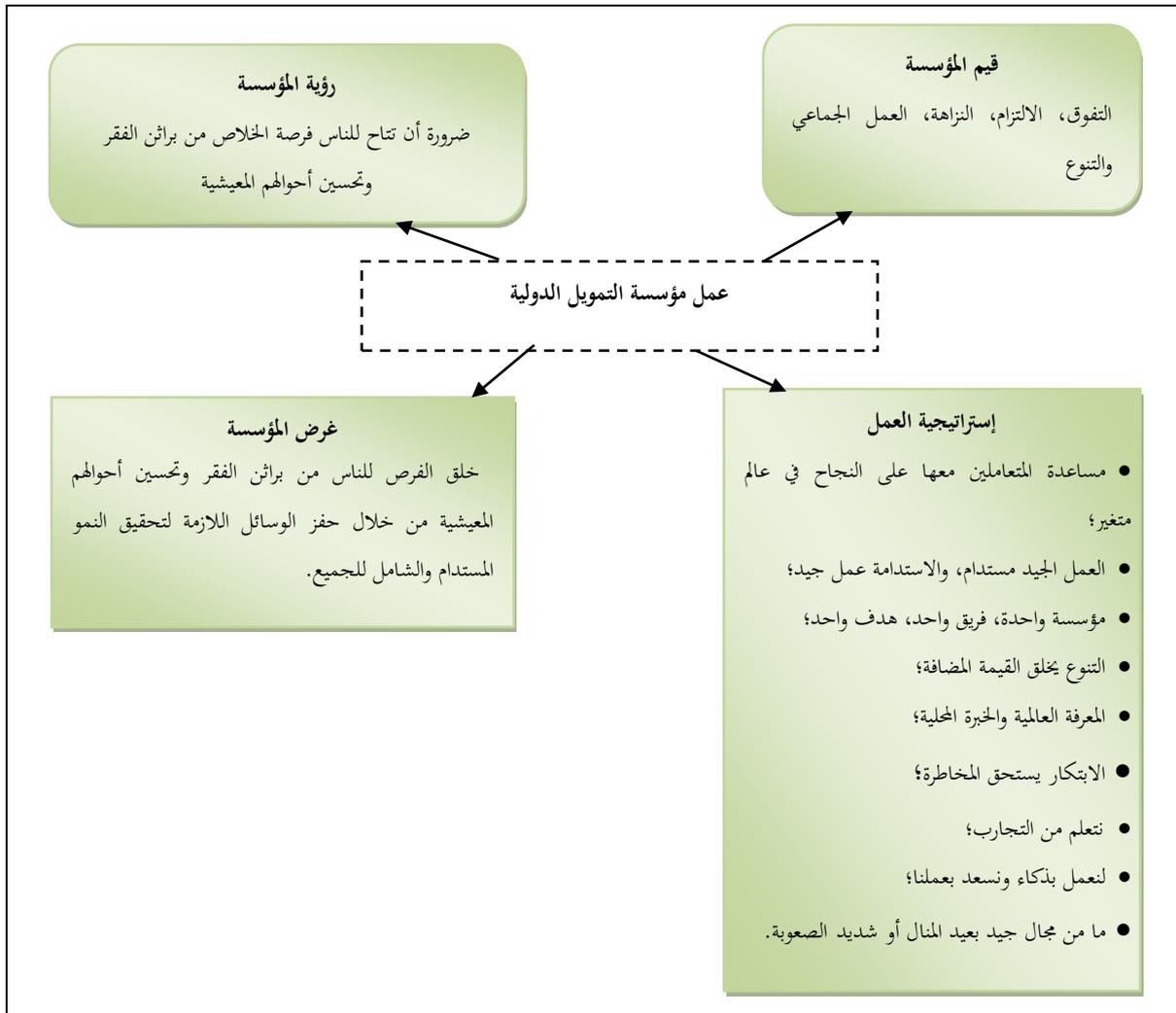
1-2-إستراتيجية عمل مؤسسة التمويل الدولية

كان نجاح مؤسسة التمويل الدولية في الأسواق الصاعدة، وقدرتها على امتصاص هزات الصراعات القائمة في بعض اقتصادات الدول التي تعمل فيها نتيجة منطقية للخطوط الإرشادية التي اعتمدها ضمن إستراتيجيتها القائمة على الموازنة بين أربعة أبعاد رئيسة تقوم على:

- الشراكة من أجل الابتكار
- الشراكة من أجل التأثير
- الشراكة من أجل الإيضاح والبرهان
- الشراكة من أجل الأثر الإنمائي

هذه الأبعاد، ترسم ملامح عمل مؤسسة التمويل الدولية ضمن رؤيتها، قيمها وأهدافها التي تتلاءم مع الغاية الأهم من وجودها وهي تحقيق النمو المستدام.

الشكل (01): أسلوب عمل مؤسسة التمويل الدولية



المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على: (International Finance Corporation, 2017,p:79)

وقياسا على ما سبق، تتمثل رسالة مؤسسة التمويل الدولية في تشجيع التنمية القابلة للاستمرار في القطاع الخاص في الدول النامية بغرض المساعدة على الحد من الفقر وتحسين حياة الشعوب. وتؤمن المؤسسة بأن النمو الاقتصادي السليم القائم على استثمارات القطاع الخاص القابلة للاستمرار هو أمر ضروري للحد من الفقر. يحظى المتعاملون مع مؤسسة التمويل الدولية بمزيج متميز من الاستثمارات والخدمات الاستشارية التي تنصب في اتجاه تشجيع التنمية المستدامة للقطاع الخاص. وتطلق المؤسسة على هذه الميزة من منظور المؤسسة "الأثار الإضافية".

1-3-3-مجالات عمل مؤسسة التمويل الدولية

يرتكز عمل مؤسسة التمويل الدولية على ثلاث مجالات رئيسة تلخص بشكل دقيق الاحتياجات التي تتطلبها الاقتصادات النامية، والتي تواءمت مع أهداف الألفية الإنمائية (2000-2015)، وتتواءم مع أهداف التنمية المستدامة للفترة (2015-2030).

وتتمثل هذه المجالات في مجموع الخدمات التي تقدمها المؤسسة، والتي تتوزع إلى:

1-3-1-الخدمات الاستشارية

وتقوم على إسداء المشورة للحكومات الوطنية والمحلية حول كيفية تحسين مناخ الاستثمار، وتدعيم البنية التحتية الأساسية بالإضافة إلى مساعدة الشركات على تحسين حوكمتها، وتقوية نظم إدارة المخاطر لها وعلى أن تكون أكثر قدرة على الاستمرار ماليا، على سبيل المثال لا الحصر:

- المساعدة في الحصول على التمويل؛
- الإسهام في تطبيق إصلاحات من شأنها تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، وتشجيع الاستثمار واستبقائه؛
- تقديم المساندة للحكومات كي تتمكن من تصميم برامج شركات بين القطاعين العام والخاص، وتنفيذها في قطاع البنية التحتية والخدمات العامة الأساسية الأخرى؛
- تشجيع أساليب العمل المستدام.

1-3-2-الخدمات الاستثمارية

تقديم مجموعة من المنتجات المالية للشركات المتعاملة معها بالإضافة إلى الحكومات بما يساعدها على إدارة المخاطر، وتوسيع قدرتها على الوصول إلى أسواق رأس المال الخارجية والمحلية (International Finance Corporation, 2016,p:72) :

- تقديم القروض، تقوم المؤسسة بتمويل المشاريع والشركات من خلال تقديم قروض من حسابها الخاص لمدة تتراوح عادة بين 07 و12 سنة. كما تقدم قروضا إلى البنوك الوسيطة، وشركات التأجير التمويلي وغيرها من المؤسسات المالية التي تقوم بإعادة إقراض الأموال المقترضة.
- الاستثمار في أسهم رأس المال، تستثمر المؤسسة استثمارا مباشرا في أسهم رأس مال الشركات، ومن خلال صناديق الاستثمار في الشركات غير المدرجة في البورصة أيضا.

- **تمويل التجارة**، يعمل البرنامج على توسيع قدرة البنوك على تقديم تمويل الأنشطة التجارية، وتكتملتها عن طريق خدماته المتعلقة بتخفيف المخاطر على أساس كل معاملة على حدى لأكثر من 200 بنك في أكثر من 80 بلدا.
- **القروض المشتركة**، أداة مهمة من أجل تعبئة رأس المال اللازم لتلبية احتياجات التنمية؛
- **التمويل المنظم**، تستخدم المؤسسة المنتجات المنظمة (المهيكله والمورقة) لتقديم أشكال مجدية من التمويل؛
- **خدمات إدارة مخاطر المتعاملين مع المؤسسة**، تقدم المؤسسة منتجات مشتقة للمتعاملين معها لتمكينهم من التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف أو العملات أو أسعار السلع الأولية؛
- **التمويل المختلط**، تجمع مؤسسة التمويل الدولية أحيانا بين التمويل الميسر، الذي يأتي عادة من الشركاء المانحين ومواردها الخاصة لتمويل المبادرات، وتحقيق الأثر الإنمائي الذي قد لا يتحقق بغير ذلك.

1-3-3- شركة إدارة الأصول

- شركة ذات مسؤولية محدودة تابعة ومملوكة بالكامل للمؤسسة، تقوم بتعبئة رؤوس الأموال وإدارتها لأغراض الاستثمار في أسواق البلدان النامية والأسواق الوليدة (International Finance Corporation, 2016, PP:74-75):
- **صندوق المؤسسة لإعادة الرسملة**، تبلغ موارده (03) مليار دولار. ويساعد الصندوق الذي دشنته المؤسسة عام 2009، في تدعيم البنوك المهمة في الجهاز في بلدان الأسواق الصاعدة، وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية.
 - **صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي**، تم تشييده عام 2010 برأس مال قدره مليار دولار، ويقوم هذا الصندوق بتنفيذ استثمارات مشتركة مع المؤسسة في أسهم رؤوس أموال الشركات، وفي الأسهم ذات الصلة في قطاعات عريضة في منطقة أفريقيا.
 - **صندوق إعادة رسملة أفريقيا**، تأسس الصندوق في السنة المالية 2010، برأس مال قدره (182) مليون دولار للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية المهمة للجهاز المصرفي في أفريقيا.
 - **صندوق المؤسسة المعني بإعادة رسملة المصارف الروسية**، تأسس عام 2012 برأس مال قدره (550) مليون دولار للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية في روسيا.
 - **صندوق التحفيز التابع للمؤسسة**، يستثمر في صناديق توفر رأس المال اللازم لنمو الشركات التي تقوم بتطوير طرق مبتكرة للتصدي لتغير المناخ في بلدان الأسواق الصاعدة، ويستثمر أيضا مباشرة في هذه الشركات.
 - **الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة**، يقوم بتنفيذ استثمارات مشتركة مع المؤسسة في أسهم رؤوس أموال الشركات، وفي الأسهم ذات الصلة في قطاع البنية التحتية في بلدان الأسواق الصاعدة.
- لقد عززت مؤسسة التمويل الدولية من مكائنها في الأسواق الصاعدة، بعد الخبرة الطويلة التي اكتسبتها، والتي أدت إلى توسع أنشطتها وتنوع مجالاتها والبلدان ونوع المشروعات التي تتعامل وتشترك فيها.

1-4- استعراض إستراتيجية المؤسسة (3.0)

تعد من الاستراتيجيات المهمة التي بدأت فيها مؤسسة التمويل الدولية ديسمبر العام 2016، وهي إستراتيجية طموحة جدا، وتستند هذه الإستراتيجية التي صارت الآن مكتملة إلى نقاط القوة في نهجها السابقين، وهم "المؤسسة 1.0"، "المؤسسة 2.0".

الجدول (02): أدوات إستراتيجية "المؤسسة 3.0"، نُهجها وجدولها الزمني

2016	موافقة مجلس المديرين التنفيذيين للمؤسسة على إستراتيجية المؤسسة • استحداث منصبين جديدين لنائبي للرئيس • برنامج أسواق رأس المال المشترك
2017	نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية-النهج التعاقبي-قياس ورصد الأثر المتوقع • إطار جديد لتحمل المخاطر في استثمارات الخزنة • إستراتيجية جديدة للاستثمار في أسهم رأس المال • المبادئ المعززة للتمويل المختلط
2018	الدراسات التشخيصية القطرية للقطاع الخاص • هيكل تنظيمي جديد • زيادة رأس المال • الاستراتيجيات القطرية • الشراكات
2019	القياد الفكرية-العمل التمهيدي • الإصلاح البيئي والاجتماعي والمتعلق بالحكومة
2020	التطلع إلى المستقبل • شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة • حملة تعيين موظفين جدد • نموذج جديد للشراكات

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على: (International Finance Corporation, 2020, p p :16-17)

2- تقديم أداء مؤسسة التمويل الدولية للفترة (2017-2021)

يعكس أداء مؤسسة التمويل الدولية مختلف أنشطة العمليات التي تقوم بها في الدول النامية لدعم القطاع الخاص والنهوض بكل المشاريع التي تسهم في تحقيق الأثر الإنمائي، وذلك بالشراكة مع مؤسسات دولية مانحة أو مستثمرة ما يسهم في تنويع محافظتها الاستثمارية وتوزيع مخاطرها.

الجدول (03): التمويل المقدم من مؤسسة التمويل الدولية إلى البلدان الشريكة بين 2017 و2021 (الوحدة: مليون دولار)

2017	2018	2019	2020	2021	
18,345	19,027	14,684	17,604	20,669	الارتباطات
10,355	11,149	9,074	10,518	11,438	المدفوعات

Source : (International Finance Corporation, 2021, p :15)

يلاحظ من خلال قراءة وتحليل الجدول، ارتفاع ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية لعام 2021 بشكل كبير مقارنة بالأعوام السابقة حيث بلغ معدل النمو 17.41% مقارنة بعام 2020، مقابل معدل نمو 8.47% بالنسبة للمدفوعات. في

حين، سجل عام 2019، أخفض قيمة قدمتها المؤسسة للبلدان الشريكة بالنسبة للارتباطات بلغت قيمتها 19 مليار و 27 مليون دولار أمريكي مقابل تسجيل تراجع في قيمة المدفوعات لعام 2019، أين بلغت 9 مليار دولار بالتوازي مع انخفاض ارتباطاتها.

الجدول (04): أبرز أنشطة عمليات مؤسسة التمويل الدولية لسنوات مختارة (بملايين الدولارات للسنوات المالية المنتهية في 30 يونيو)

2017	2018	2019	2020	2021	
25,807	30,699	24,890	28,430	31,500	ارتباطات الاستثمار
11,845	11,629	8,920	11,135	12,474	ارتباطات استثمارية طويلة الأجل (1) لحساب المؤسسة الخاص • عدد المشروعات • عدد البلدان
342	366	269	282	313	
75	74	65	67	71	
7,461	11,629	10,206	10,826	10,831	(2) تعبئة الموارد الأساسية • القروض المشتركة • مبادرات المؤسسة وغيرها • صناديق شركة إدارة الأصول • تعبئة الموارد عبر الخدمات الاستشارية
3,475	7,745	5,824	4,989	3,647	
2,207	2,619	2,757	3,370	3,693	
531	263	388	50	244	
1,248	1,044	1,137	2,417	3,246	
19,316	7,398	19,126	21,961	23,305	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويل الأجل
6,491	7,398	5,764	6,469	8,195	ارتباطات الاستثمار قصيرة الأجل
10,355	11,149	9,074	10,518	11,438	الارتباطات السنوية
2,248	1,984	2,510	2,231	1,309	مدفوعات الاستثمار • لحساب المؤسسة الخاص • القروض المشتركة
12,62	13,133	11,584	12,749	12,747	إجمالي مدفوعات الاستثمار
2,005	1,977	1,930	1,880	1,822	إجمالي استثمارات المحفظة • عدد الشركات • لحساب المؤسسة الخاص • القروض المشتركة
55,015	57,173	58,847	58,650	64,092	
16,047	16,210	15,787	16,161	15,658	
71,062	73,383	74,635	74,811	79,750	مجموع استثمارات المحفظة
245.7	273.4	295.1	274.0	244.0	الخدمات الاستشارية • نفقات برامج الخدمات الاستشارية • حصة البرنامج في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (%)
63	57	59	57	54	

Source : (International Finance Corporation, 2021,P:17).

من خلال قراءة وتحليل الجدول، نلاحظ أن عام 2021، شهد ارتفاعاً في مؤشرات تمويل مؤسسة التمويل الدولية مقارنة بالأعوام الماضية خاصة بالنسبة ل:

- إجمالي ارتباطات عمليات الاستثمار (طويل الأجل + قصير الأجل)، بلغ 31 مليار و 500 مليون دولار بمعدل نمو قدره 10.80 % مقارنة بعام 2020، وبمعدل 26.56 % مقارنة بعام 2019؛
- إجمالي مدفوعات الاستثمار، عرفت انخفاضاً طفيفاً عام 2021 أين قدرت قيمتها بـ 12 مليار و 747 مليون دولار أي بمعدل نمو سالب قدره -0.01 % مقارنة بعام 2020، فيما تراوحت بين الانخفاض والارتفاع الطفيف بالنسبة للأعوام الثلاثة. وتفسير ذلك مرتبط، بقيمة القروض المشتركة ومدفوعات الاستثمار لحساب المؤسسة الخاص.

• ارتفاع مجموع استثمارات المحفظة عام 2021 لأزيد من 79 مليار دولار، وهي أعلى قيمة تحققها المؤسسة على مدار الأعوام الخمس. مع العلم، أن المقارنة مع الأعوام الأخرى غير وارد على اعتبار تغيير المؤسسة لطريقة الإبلاغ عن حيازاتها من الاستثمارات في أسهم رأس المال تماشيا مع المعايير المحاسبية؛

إن تفسير نتائج الجدولين أعلاه، وتحديدًا في عام 2021 مرتبط بتعامل مؤسسة التمويل الدولية مع جائحة كورونا أين كثفت عملياتها في الدول النامية بزيادة حجم التمويل لمختلف القطاعات خاصة تلك التي ترتبط مباشرة بمكافحة الجائحة، أين ارتفع عدد المشروعات الممولة لـ 313 وعدد البلدان لـ 71، كما أن صناديق شركة إدارة الأصول شهدت تعبئة لمصادرهما التي بلغت 244 مليون دولار.

3- مسارات التمويل الإنمائي المستدام في إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية

تبنّت مؤسسة التمويل الدولية مفهوم الاستدامة ضمن أجندتها، وصار هذا المفهوم من الأولويات الإستراتيجية ضمن عملها مع كافة الجهات التي تتعامل معها خاصة بعد تحديدها لمعايير الاستدامة الثمانية التي تعكس الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

3-1- نهج الاستدامة في عمل مؤسسة التمويل الدولية

تعد الاستدامة من الأولويات الإستراتيجية، والغايات الأسمى في عمل مؤسسة التمويل الدولية في جل المشاريع التي تمولها، أو مع الحكومات التي تتعامل معها.

الجدول (05): معايير الأداء المستدامة تبعا لمؤسسة التمويل الدولية

المعيار	دلالتة
إدارة المخاطر	توقع المخاطر وتجنب آثارها والحد منها والتعويض عنها.
العمالة	التعامل مع العاملين بإنصاف، وتوفير ظروف عمل تكفل سلامتهم وصحتهم.
كفاءة الموارد	تشجيع كفاءة استخدام الطاقة، واستخدام الموارد بأسلوب مستدام، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة.
المجتمعات المحلية	حماية المجتمعات من الحوادث في أماكن العمل وغيرها من الأخطار المرتبطة بالمشروعات.
إعادة التوطين في الأراضي	تحاشي إعادة التوطين القسرية والحد من تأثيرها على السكان المشردين والنازحين.
التنوع البيولوجي	حماية التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية.
الشعوب الأصلية	حماية حقوق الشعوب الأصلية وصون كرامتهم والحفاظ على ثقافتهم.
التراث الثقافي	حماية التراث الثقافي وتشجيع التقاسم العادل للمنافع ذات الصلة.

المصدر: (International Finance Corporation, 2017,p72).

تعد هذه المبادئ، المبادئ الرئيسية للاستدامة التي تعتمدها مؤسسة التمويل الدولية في تعاملها مع شركائها من جهة، ومع الحكومات والقطاعات التي تمولها في الدول النامية من جهة أخرى. ويلاحظ أنها شاملة لكل الأبعاد التي تخص العامل، الشركة، البيئة. لكن السؤال الذي يطرح دائما من قبل الاقتصادات المستضيفة لمشاريع هذه المؤسسة أو لمختلف أنشطتها، هل فعلا يتم مراعاة هذه المعايير من قبل الشركات التي تمولها أو الحكومات التي تتعامل معها؟

ضمن هذا الجانب، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بعمل استعراض اجتماعي وبيئي لأي مشروع يتقدم بطلب تمويل من المؤسسة. ويتناسب هذا الاستعراض مع طبيعة ونطاق المشروع، كما يتلاءم مع مستوى المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية.

ويشمل الاستعراض الاجتماعي والبيئي على ثلاث مقومات:

- المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية التي ينطوي عليها المشروع كما تم تقييمها بواسطة المتعامل؛
- التزام المتعامل وقدرته على التعامل مع الآثار المتوقعة، ويتضمن ذلك نظام الإدارة الاجتماعية والبيئية؛
- دور الأطراف الأخرى في التأكد من مطابقة المشروع لمعايير الأداء.

3-2- تصنيف المشروعات الممولة من قبل مؤسسة التمويل الدولية

كجزء من استعراض آثار المشروع الاجتماعية والبيئية المتوقعة، تستخدم مؤسسة التمويل الدولية نظام تصنيف اجتماعي وبيئي لإجراء مايلي (مؤسسة التمويل الدولية، 2006، ص04):

- توضيح مقدار الآثار المدركة كنتيجة للتقييم الاجتماعي والبيئي للمتعامل؛
 - تحديد المتطلبات المؤسسية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمشروع للجمهور قبل تقديم المشروعات إلى مجلس إدارة المؤسسة لاعتمادها وفقا للقسم 12 من سياسة الإفصاح عن المعلومات.
- ووفقا لما سبق، تصنف المؤسسة المشروعات إلى أربع أصناف (مؤسسة التمويل الدولية، 2006، ص04):

- (1) **مشروعات من الفئة أ:** المشروعات المتوقع أن تنطوي على آثار سلبية كبيرة على المستوى الاجتماعي والبيئي، وتكون هذه الآثار متنوعة أو غير مسبوقه أو يتعدى معالجتها.
- (2) **مشروعات من الفئة ب:** المشروعات المتوقع أن تنطوي على تأثيرات سلبية محدودة على المستوى الاجتماعي أو البيئي. وتكون هذه الآثار قليلة العدد متعلقة بالموقع بصفة عامة، ويمكن معالجتها بصورة كبيرة، هذا فضلا عن إمكانية التعامل معها على نحو سريع من خلال تدابير التخفيف.
- (3) **مشروعات من الفئة ج:** المشروعات التي تنطوي على الحد الأدنى أو لا تشمل على أي آثار سلبية على المستوى الاجتماعي أو البيئي.
- (4) **مشروعات فئة الوساطة المالية:** كل مشروعات الوساطة المالية باستثناء مشروعات الفئة ج.

3-3- أساليب التمويل المستدام لمؤسسة التمويل الدولية

تتعدد قنوات التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة في إنجاز أنشطة عملها كما تمت الإشارة إليه آنفا، كما تحاول جاهدة تطبيق مبادئ الاستدامة في جل العمليات التي تقوم بها. وهذا ما جعل عملها شاملا لكل المحركات الرئيسة للتنمية المستدامة، من صحة وتعليم إلى بيئة وغذاء وصولا إلى بيئة مستقرة اقتصاديا وأمنة اجتماعيا ومحمية بيئيا بالإجمال. لذلك، فتمويل هذه القطاعات كان في حقيقة الأمر تمويل يهدف إلى تحقيق الاستدامة سواء في الجانب الاقتصادي، أو الاجتماعي أو البيئي. وعلى ضوء ذلك، يمكن أن نعدد أساليب التمويل المستدام التي اعتمدها المؤسسة تبعا لنوع المجالات التي ركزت عليها والتي تندرج ضمن التنمية المستدامة.

3-3-1- التمويل الأخضر

يعد من أهم المنافذ التي لجأت إليها المؤسسة، ودلالة هذا المفهوم تحمل عدة معان انعكست في:

(1) إصدار سندات خضراء، لتدعيم التوجه البيئي للمشاريع، انطلاقاً من معايير الاستدامة المعتمدة من قبلها على غرار: إصدار سندات لحماية الغابات شهر أكتوبر عام 2016، وهي الأولى من نوعها على المستوى العالمي، ومن قبل مؤسسة إنمائية عالمية. وتم بيع هذه السندات التي مدتها 5 سنوات والمقيدة في بورصة لندن للأوراق المالية إلى مؤسسات استثمارية عالمية (مؤسسة التمويل الدولية، 2017، ص 23).

(2) وبالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تم إصدار سندات خضراء بقيمة 17.5 مليار دولار حتى عام 2018. بالإضافة إلى صندوق السندات الخضراء، الذي تبلغ قيمته ملياري دولار في شراكة مع مؤسسة أموندي وهو أداة رئيسة لتنمية سوق السندات الخضراء في الاقتصادات الصاعدة. ومواصلة تطوير هذه السوق، وخلق أسواق جديدة في سياق ذلك، تساعد مؤسسة التمويل الدولية المتعاملين معها على إصدار سندات خضراء، ويشمل ذلك القيام بدور مستثمر محوري (وحدة تمويل التنمية، 2018، ص 07).

(3) تمويل المشاريع التي تسهم في المحافظة على البيئة من خلال تقييم جدواها البيئية، ومدى مطابقتها لأدائها لمعايير الاستدامة التي اعتمدها المؤسسة. من أجل ذلك، توسع نطاق الأسواق الرأسمالية لاعتمادات تخفيض الكربون.

وضمن استثماراتها في مجال البيئة خاصة ما ارتبط بالتغير المناخي وما يتبعه من تأثير على التنوع البيولوجي، أصدرت المؤسسة تقريراً في أكتوبر من عام 2016 بعنوان: "فرص الاستثمار في الأنشطة المناخية"، والذي حدد فرصاً استثمارية بقيمة (23) تريليون دولار في بلدان الأسواق الصاعدة بحلول عام 2030 (مؤسسة التمويل الدولية، 2017، صفحة 41).

ومنذ عام 2005، لعبت المؤسسة دوراً استراتيجياً في مجال المحافظة على البيئة وتشجيع قنوات استثمارها أين قدمت سلسلة من الخدمات الاستشارية والاستثمارية فاقت (15) مليار دولار في شكل تمويل طويل الأجل لمشروعات: الطاقة المتجددة، كفاءة استخدام الطاقة، والزراعة المستدامة، والمباني الخضراء، وتكيف القطاع الخاص مع آثار تغير المناخ.

وتستثمر مؤسسة التمويل الدولية بشكل مباشر في قطاعات الذكاء المناخي، وفي مجال تمويل تغير المناخ تركز المؤسسة على ثلاث أولويات رئيسية: تمويل المناخ، البنايات الخضراء واستثمارات المناخ. وتوسع المؤسسة لزيادة حجم التمويل السنوي للاستثمار في مجال التغير المناخي بمتوسط 35% ما بين 2021 و 2025 من الارتباطات طويلة الأجل (Organization for Economic Cooperation and Development, 2021,p62)

3-3-2- التمويل الاجتماعي

كان نهج المؤسسة الجمع بين الأداء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي في عملها في الاقتصادات النامية لتحقيق الأهداف المرجوة من وجودها كأكبر مؤسسة إنمائية في العالم. ويعد الأداء الاجتماعي من أهم الجوانب التي تركز عليها المؤسسة، ويندرج ضمن أهداف التنمية المستدامة التي تنشدها المؤسسة بحلول عام 2030.

وضمن هذا الجانب، تمويل المؤسسة العديد من المشاريع ذات البعد الاجتماعي خاصة في مجالات: الصحة، التعليم، المساواة بين الجنسين، وما يتبع هذه الجوانب من قدرة على تخفيض معدلات الفقر وامتصاص البطالة.

1) المساواة بين الجنسين-زيادة الإمكانات الاقتصادية للمرأة-، في أحدث تقاريرها، تشير مؤسسة التمويل الدولية: "تمتلك النساء القدرة على إحداث تحول في الاقتصاد العالمي. لكن، عالميا لا يشارك سوى (55%) من النساء في القوى العاملة بأجر. وإذا شاركت النساء بمعدل مشاركة الرجال نفسه، فإن الناتج الاقتصادي يمكن أن يزيد بواقع الثلث".

وأسهمت مؤسسة التمويل الدولية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء في الأسواق الصاعدة حيث تعمل المؤسسة على تقوية أدوار النساء بوصفهن عناصر قيادية، وصاحبات أعمال، وموظفات، ومستهلكات وصاحبات مصلحة مباشرة. وتقديم التدريب على مهارات العمل لصاحبات الأعمال، والتسليم بمبررات خلق الفرص للنساء كما تعمل المؤسسة أيضا مع الجهات المتعاملة معها لتحسين أوضاع العمل، وإزالة الحواجز الماثلة أمام مشاركة المرأة في ممارسة أنشطة الأعمال.

وفي إطار برنامج توفير الخدمات المصرفية للنساء، تقدم المؤسسة الاستثمارات والمشورة للمساعدة في تعزيز فرص النساء في ممارسة أنشطة الأعمال. وإجمالا، شرعت المؤسسة في تنفيذ (29) مشروعا استثماريا في حوالي (20) بلدا حيث تعهدت باستثمار أكثر من (800) مليون دولار في المؤسسات المالية، وذلك بمساندة (19) مشروعا للخدمات الاستشارية في (17) بلدا. (مؤسسة التمويل الدولية، 2015، ص 51).

2) الأمن الغذائي-زيادة الفرص المتاحة أمام صغار المزارعين، "يعيش أكثر من (03) أرباع فقراء العالم في المناطق الريفية، حيث يكادون في قطع صغيرة من الأراضي لا تكاد تكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهم". (مؤسسة التمويل الدولية، 2017، ص 34).

يتيح عمل المؤسسة تحسين قدرة المزارعين على الحصول على التمويل، ويفتح أسواقا جديدة أمامهم. وساعدت هذه الاستثمارات في مجال الإنتاج وتجهيز المواد الغذائية واللوجستيات والتوزيع على إفادة (3.4) مليون مزارع على مستوى العالم. (مؤسسة التمويل الدولية، 2015، ص 46).

وتتمثل أدوار المؤسسة في هذا المنحى في:

- المساعدة على زيادة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، والعمل على ضمان توفر المواد الغذائية لأكثر الناس حاجة إليها؛
- المساهمة في المبادرات العالمية المعنية بتدعيم الأمن الغذائي، فهي تدير نافذة القطاع الخاص في البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، وهو صندوق متعدد الأطراف لمساعدة البلدان الرئيسية في مجموعة العشرين على تحقيق نتائج في سياق ارتباطاتها والتزامها بتعزيز الأمن الغذائي.

3) تدعيم رأس المال البشري، تجمع مؤسسة التمويل الدولية الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بطرق مبتكرة لمساعدة الفقراء، وذلك بتوفير الرعاية الصحية الضرورية، وتحسين خدمة التعليم في جميع الأطوار عن طريق تمويل البنى التحتية الأساسية لهذين القطاعين وتقديم الخدمات الاستشارية الضرورية للمؤسسات في هذه الدول.

في السنة المالية 2015، استثمرت المؤسسة ما يقرب من مليار دولار في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم من بينها أموال تم تعبئتها من مستثمرين آخرين.

4) السندات الاجتماعية، في مارس 2017، أصدرت مؤسسة التمويل الدولية برنامجها للسندات الاجتماعية وأصبحت رائدة في هذا المجال. وأصدرت المؤسسة ما قيمته نحو مليار دولار من السندات لمساندة محدودي الدخل من الأفراد ومنشآت الأعمال المملوكة للنساء.

3-3-3- التمويل الاقتصادي

منذ تأسيسها إلى يومنا هذا، تمكنت مؤسسة التمويل الدولية من فرض هيمنتها كراعية رسمية للقطاع الخاص في الدول النامية، وكشريك رئيس لعملية التنمية من خلال عدة قنوات ذات تأثير بين في اقتصادات هذه الدول. وحظي الاستثمار الخاص بتمويل كبير في هذه الدول بالإضافة إلى دعم الأسواق المالية خاصة مع استحداث المؤسسة للعديد من البرامج الموجهة لهذه الدول، والتي تتماشى وطبيعة اقتصاداتها.

1) تمويل الجهاز المصرفي في الدول النامية، عملت مؤسسة التمويل الدولية وتعمل مع باقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي على فتح حسابات مصرفية في الدول النامية، وكان هدفها استعمال (600) مليون حساب مصرفي بحلول عام 2020. وقد شاركت المؤسسة مع شركة ماستر كارد للبطاقات الائتمانية لإنشاء برنامج تسهيلات بقيمة (250) مليون دولار لتعزيز سبل إتاحة الدفع الإلكتروني لملايين الناس في بلدان الأسواق الصاعدة. وسيسهم هذا الانجاز في مساعدة الجهاز المصرفي في زيادة معروضاته من بطاقات الخصم والائتمان والبطاقات المدفوعة مسبقا (مؤسسة التمويل الدولية، 2017، صفحة 33)

2) تعبئة رأس المال من أجل التنمية، تمثل تعبئة رأس المال من مستثمرين آخرين-البنوك ومؤسسات التمويل الدولية والصناديق السيادية وصناديق المعاشات التقاعدية والشركاء الآخرين-عنصرا رئيسا في إستراتيجية المؤسسة. فهي تتيح للمؤسسة توسيع نطاق مجموعة من الموارد التي تقوم بتعبئتها، وبالنسبة للمستثمرين المتعاملين مع المؤسسة، فإن مشاركتها توفر توازنا أكثر جاذبية بين المخاطر والعائد. وأما بالنسبة لمنشآت الأعمال في البلدان النامية، فهي تساعد على ضمان نقل المعارف على نحو سليم. (مؤسسة التمويل الدولية، 2015، ص36).

وفي هذا المنحى، تعتمد المؤسسة على قناتين أساسيتين (مؤسسة التمويل الدولية، 2015، ص 36):

● **الأولى،** شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة، وسيلة مبتكرة لتوسيع نطاق التمويل لعمليات التنمية، ومساعدة المستثمرين على الاستفادة مما تتمتع به المؤسسة من خبرة واسعة في مجال الاستثمار في البلدان النامية. وأنشأت هذه الشركة منذ تأسيسها عام 2009، (09) صناديق استثمار يبلغ مجموع أصولها نحو (8.5) مليار دولار؛

● **الثانية،** برنامج المؤسسة للقروض المشتركة، وهو الأقدم والأكبر من نوعه فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف. وفي إطار هذا البرنامج، هناك أكثر من (175) مؤسسة مالية تشترك مع المؤسسة في الاستثمار في مشاريع في البلدان النامية.

3) بناء أسواق رأسمالية ذات كفاءة

تلعب المؤسسة دورا حيويا في تدعيم أسواق رأس المال المحلية. وتقوم بذلك من خلال إصدار سندات بالعملة المحلية، وبالتالي، تحمي الشركات من تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. وتشجع المؤسسة طائفة متنوعة من المستثمرين العالميين على المشاركة في إصدار السندات. وتساعد المؤسسة البلدان النامية على صياغة السياسات واللوائح التنظيمية لتقوية رأس المال.

4) التعاون مع المؤسسات المالية لتدعيم منشآت الأعمال

تسهم المؤسسة في تقديم خدماتها الاستشارية والاستثمارية لمنشآت الأعمال الأصغر حجما في أكثر من (80) بلدا. مع التركيز على كل مرحلة من مراحل تطوير أنشطة الأعمال-إصلاح مناخ الاستثمار-.

خلال الفترة ما بين عامي 2010 و2017، استخدمت مؤسسة التمويل الدولية أكثر من 700 مليون دولار من التمويل المختلط إلى جانب 2.4 مليار دولار من مواردها المالية الخاصة، واستقطبت نحو 4.9 مليار دولار من مصادر خاصة. وتعتمد مؤسسة التمويل الدولية على إطار قوي للحكومة في استخدام التمويل المختلط للحد من مخاطر تشوهات السوق. ولتحقيق هذه الغاية، ترأست المؤسسة فريق عمل التمويل المختلط الميسر لمؤسسات التمويل الإنمائي من أجل وضع معايير معززة للتمويل المختلط الميسر للقطاع الخاص.

الخاتمة

أسهمت مؤسسة التمويل الدولية في سد الفجوة التمويلية في الدول النامية من خلال قنواتها المتعددة في رسم خريطة تمويلية مستدامة لمختلف المشاريع والعمليات في هذه الدول، وبلورة أرضية تعاون مشتركة بينها وبين حكومات هذه الدول من جهة، ومع القطاع الخاص من جهة أخرى. لم يكن نجاحها محض صدفة أو ضربة حظ، وريادتها لمؤسسات التمويل والتنمية على المستوى العالمي بل كان ذلك نتيجة خبرتها الطويلة الممتدة لأزيد من (60) سنة بالإضافة إلى التراكم المعرفي الذي اكتسبته كونها الابنة الثالثة لمجموعة البنك الدولي.

ورغم المزايا التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية والتسويق لنفسها على أنها مؤسسة إنمائية بدرجة دولية يبقى الجدل قائما بشأنها، شأن المؤسسات التمويلية الأخرى خاصة في الجانب المرتبط بالاستدامة البيئية والاجتماعية، ومدى إنفاذها لمعايير الاستدامة الثمانية التي حددتها للمشروعات التي تمولها في الدول المستضيفة لاستثماراتها.

أولا: نتائج الدراسة

- 1) نجاح مؤسسة التمويل الدولية في كسب مكانة الريادة على المستوى العالمي كأهم مؤسسة إنمائية كان نتيجة منطقية لكم المعارف والخبرات التي اكتسبتها طيلة (60) سنة، بالإضافة إلى تنوع قنواتها واستراتيجية عملها في الأسواق النامية.
- 2) تنوع محفظة الاستثمارات التي تديرها مؤسسة التمويل الدولية مكنها من تحقيق إيرادات متعددة، وتجنب المخاطر المالية وغير المالية في ظل عملها في أسواق صاعدة تتميز بالهشاشة فضلا عن تميز بعض الاقتصادات بالصراعات المختلفة.
- 3) الإدارة الرشيدة التي تعتمدها المؤسسة أكسبها ثقة لدى متعاملها سواء حكومات أو مؤسسات القطاع الخاص على المستوى العالمي ما رفع من استثماراتها، وزيادة حصصها في أسواق الدول النامية.
- 4) تعبئة الموارد المالية للمؤسسة يتم اعتمادا على الدول الأعضاء البالغ أعضاؤها (184) دولة، تبعا للحرص بالإضافة إلى مختلف الاستثمارات التي تقوم بها.
- 5) مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية في أداء المؤسسة، عزز من مركزها التنافسي وخلق لها ميزة تنافسية لدى القطاع الخاص والشركات الكبرى التي أعذقت عليها بالمنح، والعطاءات وأضحت من بين المساهمين في توفير الموارد المالية للمؤسسة.

6) مؤسسة التمويل الدولية شريكا مهما في استراتيجية مجموعة البنك الدولي لتحقيق هديني القضاء على الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك بحلول عام 2030.

ثانيا: مقترحات البحث

- 1) تشجيع التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية بالنسبة للقطاع الخاص في الجزائر، يعد من بين المنافذ الرئيسة لتعزيز دور هذا القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي.
- 2) ضرورة بناء أرضية شراكة متعددة الجوانب بين مؤسسة التمويل الدولية والدول النامية في جل القطاعات بما يسهم في توفير مناخ استثماري ملائم.
- 3) الاستفادة من خبرات مؤسسة التمويل الدولية في مجال الخدمات الاستشارية التي تقدمها، خاصة بالنسبة لمشاريع البنى التحتية والصحة والتعليم في الجزائر.
- 4) إلزامية بناء قاعدة معطيات للقطاع الخاص في الجزائر، وتحديد احتياجات هذا القطاع ليكون قادرا ومؤهلا لولوج عالم مؤسسة التمويل الدولية.
- 5) إزالة العوائق الإدارية والتنظيمية من بين المسارات الرئيسة التي تعزز من حضور مؤسسة التمويل الدولية في الجزائر، وتقريبها أكثر من القطاع الخاص الناشئ خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى دعم.

ثالثا: آفاق البحث

- دور مؤسسة التمويل الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2015-2030)
- مؤسسة التمويل الدولية: تفعيل للجهود الدولية لمكافحة الفقر المدقع في الدولية
- الأثر الإنمائي لمؤسسة التمويل الدولية: تمكين المرأة نموذجا
- أثر مؤسسة التمويل الدولية في تعزيز استراتيجية مجموعة البنك الدولي التمويلية

المصادر والمراجع:

- 1) International Finance Corporation. (2016). IFC The first decades(leading the way in private sector development)- A history-. (pp. 18-21). Wachington: Worldbank Group.
- 2) International Finance Corporation. (2017). *Creating Market*. Wachington: Worldbank Group.
- 3) International Finance Corporation. (2020). *Transformation*. Wachington: Worldbank Group.
- 4) International Finance Corporation. (2021). *Meeting The Moment*. Wachington: Worldbank Group.
- 5) Organization for Economic Cooperation and Development. (2021). *SNAPSHOT of International Financial Institutions- Opportunities for Sustainable Business*. Finland.
- 6) مؤسسة التمويل الدولية. (2006). *سياسة مؤسسة التمويل الدولية ومعايير الأداء الخاصة باستمرارية التنمية الاجتماعية والبيئية*. واشنطن: مجموعة البنك الدولي.
- 7) مؤسسة التمويل الدولية. (2013). *(قوة الشركات وتعزيز الرخاء المشترك) يمكننا إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030*. التقرير السنوي: واشنطن
- 8) مؤسسة التمويل الدولية. (2015). *القطاع الخاص ركيزة لدعم التنمية*. التقرير السنوي: واشنطن.
- 9) مؤسسة التمويل الدولية. (2017). *تهيئة الأسواق*. التقرير السنوي. واشنطن.
- 10) وحدة تمويل التنمية. (2018). *تمويل التنمية في مجموعة البنك الدولي - مساندتنا لأجندة تمويل التنمية*. - واشنطن: مجموعة البنك الدولي.